المقتطف اليومي للصحف الصهيونية

الخميس 31 آذار 2022

أبرز عناوين الصحف

"هآرتس":

- الجيش يستعد للتصعيد الذي قد يستمر لعدة أشهر
- بينت يدعو سكان إسرائيل الى حمل السلاح
- الشرطة الإسرائيلية تطالب بتشديد شروط دخول الفلسطينيين للأقصى في رمضان
- آلاف الفلسطينيين يحيون ذكرى يوم الأرض في الضفة وغزة

"تايمز أوف إسرائيل":

.اليمين ينتقد بينيت لاستخدامه مصطلح "الضفة الغربية" خلال اجتماعه مع بلينكين

.الوزراء يقررون الامتناع عن تشديد القيود في رمضان في محاولة لكبح التوترات

"يديعوت احرونوت":

- الشرطة تسمح لبن غفير باقتحام الأقصى
- رئيس اركان الجيش يأمر بإعلان حالة الطوارئ والاستعداد للتصعيد
- ارتفاع سعر البنزين ليصل الى 7.44 شيقل

- الغاز الإسرائيلي هل هو البديل للغاز الروسي بأوروبا؟

"معاريف":

- بن غفير: سأقتحم الحرم القدسي بكل الوسائل

- تخوف إسرائيلي من قيام يهود أوكرانيا بالهجرة من إسرائيل الى ألمانيا

- مؤتمر في بريطانيا حول اللاسامية في العالم وبريطانيا بشكل خاص

* * *

مقالات

"معاريف": إلى بينيت ووزرائه: لقاءات غانتس مع عباس وعبد الله أهم لأمن إسرائيل

بقلم: يورام دوري

ترجمة: القدس العربي

مهمة وزير الدفاع في دولة إسرائيل هي الحفاظ على أمن مواطني الدولة، هذا ما يقرره القانون الأساس للجيش، وبموجبه يعين وزير الدفاع من الحكومة ليكون مسؤولاً عن الجيش الإسرائيلي. من زاوية النظر هذه، واضح أن إرادة وزير الدفاع بني غانتس لعقد قمة في عمان مع ملك الأردن ومع رئيس السلطة الفلسطينية أبو مازن، هي أساس لأغراض الأمن في إطار جهود حماية حياة مواطني إسرائيل بصفتهم هذه.

إذا كان ثمة ما هو حقيقي في التسريبات التي تقول إن رئيس الوزراء يحاول منع وزير الدفاع من أداء مهمته، فإن تدخله مغلوط، ويجمل به أن يتراجع عنه.

في أيام قمة النقب، الحدث المهم جداً بحد ذاته، يشكل الحوار مع السلطة والمملكة الأردنية عنصراً مهماً في محاولة تهدئة الميدان ومنع أحداث الإرهاب، مثل تلك التي وقعت مؤخراً. قمة النقب، بتشكيلة مشاركيها الناقصة، تسهم في إحساس اليأس السياسي، الذي يغذي تجنداً لمنظمات الإرهاب والذي نهايته عمليات فتاكة مثل تلك التي رأيناها في الخضيرة وبئر السبع.

أحد العناصر الأساس لتخفيض مستوى الإرهاب هو ما سبق للأمريكيين أن وصفوه منذ التسعينيات "إعطاء أفق سياسي". والمقصود من هذا التعبير هو منح أمل لجيراننا بأن ثمة ما يربحونه من الحوار وما يخسرونه من العنف.

رفض الحكومة إجراء حوار سياسي مع الفلسطينيين، وبإقصائهم (وغياب الأردن) عن قمة النقب، يعزز

إحساس الفلسطينيين بأنهم فقدوا أيضاً كل دعم إقليمي ودولي، ومعه الأمل في التحرر من الاحتلال الإسرائيلي في المستقبل والذي هو خلاصة أمانيهم.

هذا الوضع يعزز اليأس لدى الجانب الفلسطيني، ما يشكل أرضاً خصبة لنمو الإرهاب. شعب عديم الأمل – ليس له ما يخسره. وكما تجسد ملموساً في الماضي (في الانتفاضة الأولى، وبقوة أكبر في الثانية، بل وفي فترة إرهاب الأفراد) نشوب العنف ليس خطوة استراتيجية محسوبة، وليست حسابات الكلفة – المنفعة، هي التي توجهه، بل فقدان الأمل وفقدان الطريق.

التهديد الإيراني على شعوب المنطقة، الذي هو في لباب قمة النقب – بالفعل يستوجب انتظاماً إقليمياً. ولكن هنا، في البيت، ضرر الإرهاب الفلسطيني فوري، قاس، ويجبي ثمناً دموياً أليماً.

على زعمائنا أن يتعالوا على المنافسة الصبيانية بالتقاط صورة مع زعماء أجانب. لقاء غانتس مع أبو مازن ومع عبد الله أكثر أهمية لأمننا ولاستقرار منطقتنا من أن يحاكم بحسابات كهذه. وإذا لم يكن هذا بكافٍ فمشكوك جداً ما إذا كانت قاعدة بينيت أو غانتس ستتأثر إذا ما أضيفت إلى ألبوم الصور الغني لوزير الدفاع صورة أخرى مع الملك الأردني أو مع الرئيس الفلسطيني.

كثيرون يحذرون من موجة تصعيد عند اجتماع ثلاثة أعياد للديانات الثلاث: رمضان، والفصح اليهودي والفصح المسيحي، في أسبوع واحد في نيسان. ما زالت ذكريات أحداث أيار 2021 طازجة. وكمسؤول عن أمن إسرائيل، على وزير الدفاع واجب استنفاد كل الفرص لمنع تكرارها. وعليه، فمن واجبه أن يلتقي مع رئيس السلطة والملك عبد الله في أقرب وقت ممكن.

على رئيس الوزراء بينيت ووزرائه أن يؤيدوا فوراً نية وزير الدفاع عمل ذلك لغرض ضمان نجاعة التعاون الأمني لمنفعة مواطني إسرائيل. إذن من أجل أمننا، سر يا بني، سر.

* * *

"هآرتس": صعب على غير "اليمين"

بقلم: يوسي فيرتر

ترجمة صحيفة الأيام الفلسطينية

في النخبة السياسية في إسرائيل كان هناك من تنفسوا الصعداء عندما كشفت هوية المخرب، "على الأقل في هذه المرة هو ليس منا"، قال أحد الوزراء بسخرية. لو أن العملية في بني براك، الأكثر فتكا من بين العمليات حتى الآن، كانت نفذت من قبل عربي اسرائيلي فالويل لنا.

الإرهاب الفلسطيني يسهل هضمه. رغم أنه يصعب تجنب الشعور بأن الموجة التي تغرق المدن في إسرائيل في الأسبوع الماضي (هذا يبدو البداية فقط) هي شيء لم نعرفه. قبل بضعة أيام على شهر رمضان وقبل أسبوعين تقريبا على عيد الفصح، يبدو أن إسرائيل تعود إلى الفترة المظلمة التي فرحنا بنسيانها، بالتأكيد منذ انتفاضة السكاكين في 2015 – 2016.

11قتيلا في سبعة أيام وفي ثلاث مدن، هذا حدث استراتيجي وأمني، لكنه سياسي أيضا. رئيس الحكومة، نفتالي بينيت، من معزله في البيت سيكون ملزما بالتحدث إلى الجمهور في أسرع وقت وأن يشرح له بالتفصيل كيف تنوي الحكومة مواجهة هذا التدهور الشديد. بينيت اعترف، أمس، بأن إسرائيل تقف أمام موجة إرهابية عربية قاتلة. الآن، يجب عليه العمل وفق ذلك حتى لو كان هذا يعني ملء الشوارع بقوات الشرطة والجيش. ويجب عليه عقد جلسة للكابينت السياسي – الأمني وأن يمرر فيها قرارات قاسية.

قبل أسبوع، كنا في وضع مختلف. لقاءات "قمة" متتالية، أولا في تركيا وبعد ذلك في مصر. بينيت كان يمكن أن يسافر في منتهى السبت إلى الهند (مع خصومة صبيانية مع بني غانتس)، فقط، أول من أمس، تم عقد قمة النقب التي هي غير مسبوقة من حيث تركيبة المشاركين فيها. كان يبدو أن إسرائيل على باب عصر جديد لشرق أوسط جديد. الآن، كل شيء يبدو مختلفا.

الأشهر التسعة لـ"حكومة التغيير" كانت من اكثر الأشهر هدوءا من ناحية أمنية. رئيس الحكومة، في محادثات خاصة، تفاخر بذلك، لكنه حرص على أن يطرق على الخشب. وقد كان يقصد بالأساس غزة، ربما فقط غزة. في هذه الأثناء القطاع هادئ، ومن يعرف إلى متى. الشر جاء من جبهات غير متوقعة، من داخل المجتمع العربي وأمس، من منطقة جنين.

رئيس المعارضة، بنيامين نتنياهو، الذي بعد عملية بئر السبع نشر ردا شديدا، مهينا، ألقى فيه المسؤولية على بينيت ولابيد. وأمس، كشف عن ضبط نفس من الجدير الإشارة إليه. ولكنه أيضا ربما أدرك بأنه بالغ. وقد قام بالتعزية وأمل بالشفاء للمصابين وشد على أيدي قوات الأمن وطلب من الحكومة العمل بشكل حازم.

أفضل أصدقائه في المعارضة، ايتمار بن غبير، لم يضبط نفسه أيضا في هذه المرة ووصل إلى ساحة الحدث. فمثل طيور مميزة جدا، عضو الكنيست العنصري والمحرض يتغذى على الدماء والألم والمعاناة. دائما هو سيكون هناك، يزج نفسه أمام العدسات ويهتاج مثل آخر الزعران. في الحقيقة لماذا مثل؟.

هذا بلا شك هو الامتحان الأكبر لبينيت. من غير المهم الواقع الموضوعي. فحكومة لا تعتبر حكومة يمينية "نواة صلبة"، ستجد دائما صعوبة في الساحة العامة أمام موجات الإرهاب. الشخص الوحيد الذي اجتاز الامتحان وحصل على اعتماد واسع من الجمهور لفترة طويلة قبل انطلاقه لتنفيذ عملية عسكرية ("السور

الواقي" في الضفة الغربية) هو اريئيل شارون؛ ليس قبل التنبؤ بأنه إذا لم يفعل ذلك سيتم طرده من مكتب رئيس الحكومة بـ"العصي والحجارة" من قبل الجمهور. بينيت بعيد عن أن يكون اريئيل شارون.

* * *

"إسرائيل اليوم": هذا ما يجب على إسرائيل أن تدركه لتفادي البركان

بقلم: يوآف ليمور

ترجمة القدس العربي

ثمة لحظات يتعين فيها على الدولة أن تتوقف وتعيد التفكير في مسارها، أن تغير الاتجاه، أن تنتقل من الدفاع إلى الهجوم.

وهذا ما حصل لدولة إسرائيل غير مرة في الماضي: بعد عملية دموية نفذت في باص في طريق الشاطئ، خرج الجيش الإسرائيلي إلى حملة الليطاني؛ وإطلاق الكاتيوشا على بلدات الجليل أدى إلى حملات في لبنان؛ وإطلاق الصواريخ إلى غلاف غزة أدى إلى حملات في القطاع. عملية ليل الفصح في فندق بارك في نتانيا، بالضبط قبل عشرين سنة، أخرجت الجيش الإسرائيلي إلى حملة "السور الواقي"، وإلى هزيمة الإرهاب الفلسطيني في الانتفاضة الثانية.

سلسلة العمليات التي جرت الأسبوع الأخير تستوجب من إسرائيل الآن الخروج إلى الهجوم مرة أخرى.

صحيح أن لا صلة مباشرة بين المخربين في بئر السبع والخضيرة، وأمس في بني براك: منفذا العمليتين الأوليين كانا عربيين إسرائيليين، من مؤيدي داعش، لم يكن بينهما علاقة، باستثناء شراكة أيديولوجية لتلك الأفكار المتطرفة. أما مخرب أمس فهو فلسطيني من سكان "المناطق" [الضفة الغربية]، قد يكون عمل بإلهامهما أو بدافع آخر لم يتضح بعد.

جهد بعدة رؤوس

غياب العلاقة المباشرة بين العمليات المختلفة يفقد الصلة أمام السلسلة.

هذه السلسلة من العمليات توقظ إحساساً بانعدام سيطرة إسرائيل وانعدام الوسيلة لدى قوات الأمن.

فإسرائيل تعيش تحت هجمة إرهاب متعددة الجبهات، من الداخل والخارج. عملية تجر أخرى، ومخرب يمنح إلهاماً لآخر. هذه ظواهر معروفة تنال الزخم في عصر الشبكات الاجتماعية، خصوصاً بوجود محركات شديدة القوة، مثل حماس والسجناء الفلسطينيين ممن يحاولون إشعال الميدان.

بشكل طبيعي، فإن مثل هذه السلسلة من العمليات توقظ إحساساً بانعدام سيطرة إسرائيل وانعدام الوسيلة لدى قوات الأمن.

بعض وسائل الإعلام تشجع هذا الإحساس، وهكذا يتصرف أيضاً بضعة نواب ممن يعنون بالرقص على الدماء.

هذه ظواهر خطيرة، لأن مثل هذه الأيام تتطلب رباطة جأش وتفكر، ولأنه ينبغي قول الحقيقة: رغم العمليات القاسية – 11 قتيلاً في أسبوع – إسرائيل بعيدة عن أيام آذار الرهيب في العالم 2002، حين قتل أكثر من 130 مواطناً في شهر واحد.

إذا كان هناك ارتباط واحد واجب عقده مع تلك الأيام، فهو الحاجة لإمساك الخيوط بالأيدي.

الجهد السياسي التي تبذله إسرائيل في الأيام الأخيرة في محاولة لمنع الاشتعال في أيام رمضان – وفي إطاره التقى أمس وزير الخارجية غانتس مع الملك عبد الله في الأردن، استمراراً للقاءات مع القيادة المصرية وقمة شرم الشيخ هي أمور مهمة، ولكن الأهم الجهد العملياتي الواجب الآن.

هذا جهد له عدة رؤوس يجب أن تدار في الوقت نفسه. في الجانب العملياتي، لن تفر إسرائيل من الحاجة إلى حملة واسعة من الاعتقالات وجمع الأسلحة غير القانونية في الوسط العربي بهدف الإحباط وخلق الردع. أما في الساحة الفلسطينية، فستكون إسرائيل مطالبة بتعزيز القوات لمنع العمليات في ظل الإبقاء على حياة طبيعية معينة في رمضان.

مرغوب فيه أن يتم هذا النشاط بتنسيق مع السلطة الفلسطينية، والتي ستجد نفسها الآن في حرج على خلفية حقيقة أن المخرب الذي عمل أمس في "بني براك" كان جزءاً منها. أما في شرقي القدس فسيكون التحدي الأساس، حيث ستتداخل أعياد اليهود والمسيحيين والمسلمين مع إمكانية تفجر غير متوقف ستتواصل حتى يوم الاستقلال.

إعادة الردع

سيكون اليوم أول اختبار للتوترات التي بانتظارنا، وهو يوم الأرض، الذي سيكون متوتراً على نحو خاص. من القيادة العربية، التي يشارك بعضها في الحكومة، متوقع أن تعمل بفاعلية لتهدئة الخواطر في هذا اليوم المتفجر، وما يليه. هذا واجب ليس فقط لمسؤوليتها الوطنية، بل وأيضاً انطلاقاً من الفهم بأننا جميعاً على شفا بركان، إذا ما تفجر فسيغرق كل من يعيش هنا يهوداً وعرباً، إسرائيليين وفلسطينيين.

لمنع هذا، على إسرائيل أن تستعيد لنفسها السيطرة والردع، وأن تجند القوى، وتعمل في كل مكان وفي كل زمان كي تنقل إحساسا للعدو – وللجمهور الإسرائيلي أيضاً – بأن الأمور تدار من القدس وليس من قبل كل

من يحوز السلاح ويتآمر على تنفيذ العمليات.

سلسلة الأحداث الأخيرة تدل على أن هذا سيكون صعباً، وقد يكلف أيضاً ثمناً إضافياً، ولكن لا مفر: مثلما قبل عشرين سنة، إسرائيل ملزمة بالعمل الآن مرة أخرى، وبقوة، من أجل الدفاع عن البيت.

* * *

"معاريف": ربما "سورواقٍ جديد"

بقلم: بن كسبيت

ترجمة صحيفة الأيام الفلسطينية

لنبدأ بالقول: إننا في هذه الجولة أيضاً سننتصر. قبل عشرين سنة، بالضبط، انطلقنا لهزيمة إرهاب عنيف وإجرامي أكثر بكثير، ورغم المخاوف والتنبؤات السوداء قضينا عليه. أحيا الجيش الإسرائيلي، أول من أمس، عشرين سنة على "السور الواقي". وبعد بضعة أشهر سنحيي أربعين سنة على "سلامة الجليل". تلوح إمكانية أنه قريباً جداً سنضطر إلى "سور واق جديد". سنحدث الصيغة، وسننتصر. إذ إنه عندما ندحر إلى الحائط نصحو، نجد حلاً ونتغلب. السبب بسيط: ليس لنا مفر.

ما يحصل هنا في الأسبوع الأخير هو بث معاد، محسن، لانتفاضة الأفراد التي نشبت قبل سبع سنوات. في حينه كانوا مسلحين بالسكاكين. أما اليوم فهم يأتون مع مسدسات وبنادق. هذا أخطر وأكثر فتكاً بكثير، ولكن هذا أيضاً سننتصر عليه.

إلى أن ننتصر، يجدر بنا أن نسأل: متى بالضبط يعتزم أصحاب القرار أن يفهموا ما الذي يحصل؟ متى بالضبط سيتخذون الخطوات الصحيحة، المناسبة، الحادة والدراماتيكية؟ متى ستتبين هنا الزعامة اللازمة لمثل هذه الأيام؟ كم مواطناً سيقتلون إلى أن يفهم الجميع، من رئيس الوزراء وحتى المفتش العام، من وزير الدفاع حتى وزير الأمن الداخلي أنهم حتى الآن طحنوا الماء. لم يردوا كما ينبغي على العنوان الذي على الحائط. إنهم غفوا في الحراسة؟

الثرثرة العابثة عن "تجنيد سرايا احتياط لحرس الحدود" لا تبهر أحداً. يجب الخروج إلى حملة واسعة لتجنيد قوة مهمة خاصة لإعادة الحوكمة والأمن الشخصي. من بئر السبع وعراد حتى الخضيرة وحيفا. من المطلة وحتى إيلات. يمكن عمل هذا في غضون أسابيع قليلة. هذا كتب في هذه الصفحات الجمعة الماضي، هذا كتب فيها أول من أمس أيضاً. الخطط؟ موجودة. الوسائل؟ موجودة وبوفرة. والآن نحتاج لأن نبدي استعداداً

وزعامة.

أول من أمس، للمرة الثانية على التوالي تقع لنا معجزة. هذه المرة أيضاً، مثلما في الخضيرة، وقع المخرب على شرطيين كانا في المكان الصحيح في الوقت الصحيح كي يمنعاه من تنفيذ مذبحة في قلب غوش دان. في المرة التالية قد لا تحصل المعجزة. المخرب التالي، مع "إم 16" أو كلاشنيكوف، يمكنه أن يقتل مواطنين كثيرين إلى أن يحيد. الجواب الممكن الوحيد في هذه اللحظة هو تواجد لا ينتهي في الميدان. جواب فوري في كل وقت، في كل مكان، في كل وضع، يقلص الضرر. وبالطبع: إخراج الأيدي من الجيوب وإدخالها في المستنقع المغرق الذي نشأ هنا في عقود من الإهمال. مستنقع مليء بالعشرات إن لم يكن بالمئات، بالآلاف من قطع السلاح التي تجمعت في الأيدي غير الصحيحة. قصور هائل، مدوٍّ، لكل الحكومات في كل الأجيال. والآن كل هذا يطلق النار علينا.

لا داعٍ للدخول في حالة فزع. لا داعٍ للدخول في حالة هلع. نحن أقوياء ولا يمكن لأي مخرب أن يغير هذه الحقيقة. ولكن من أجل أن ننتصر علينا أن نبدأ بالقتال بالطريقة التي يتطلبها هذا الوضع. أن نبدأ بزيادة مكثفة لأعداد الشرطة عامة وفي الميدان خاصة، أن نواصل التشريع المتسارع الذي يضع عقوبات بالحد الأدنى، أن نقرر اتخاذ أساليب غير عادية ضد المخربين – حتى لو كانوا مواطنين إسرائيليين، أن ننقض على تعدد الزوجات في الوسط البدوي، والذي يخلق هنا خلايا أسرية مختلطة (الأم غزية، أو من جنوب جبل الخليل) تصبح أرضاً خصبة للكراهية والإرهاب، وان ننقض على الحوكمة، التي تبدأ في طرق النقب وتنتهي في شوارع بني براك. الآن.

على المحاكم أيضاً أن تنضم إلى الجهود، في العمليات الثلاث الأخيرة شارك ما لا يقل عن ثلاثة مخربين كانوا سجناء وتحرروا. العقوبات التي تلقوها كانت خفيفة حتى سخيفة. الشرطة و"الشاباك" يوظفون في الأشهر الأخيرة جهداً هائلاً في محاولة لزيادة عدد الأسلحة غير القانونية التي يعثر وتوضع اليد عليها. هذه مهمة غير سهلة، عبثية وناكرة للجميل. لماذا ناكرة للجميل؟ لأن المحاكم تعيش في عالم آخر، نوع من فقاعة سلام هادئة، ويبصقون في وجهنا جميعاً مع عقوبات تدل أساساً على الانقطاع والاستخفاف. مثال؟ تفضلوا: الآن تماماً، في شباط 2022 خففت المحكمة العليا (الهيئة: مينتس، شتاين وشوحط) من عقوبة عربي إسرائيل يدعى كرم عاصلة اعترف بحيازة رشاش من طراز كارلو وحكم في المركزية بالسجن لـ 15 شهراً. خففت العليا من عقوبته وقلصتها إلى 9 أشهر أعمال خدمة. وذلك رغم أن العقوبة القصوى في القانون هي سبع سنوات سجن فعلي. بالمناسبة، فإن 15 شهراً بالسجن الفعلي هي نكتة. عندما نكون نحن في وباء تتعرض له الدولة وتبدأ ترسانة هائلة من السلاح غير القانوني في التفجر لنا في الوجه، فإن على القضاة المحترمين أيضاً أن

يفهموا الحدث وأن يردوا بناء على ذلك. وإذا لم يردوا بناء على ذلك، فليتفضل المشرع، منذ الآن ويفرض عقوبات حد أدنى مشددة.

نائب رئيس "الشاباك" سابقاً، إسرائيل حسون، سأله آريه إلداد وأنا، أول من أمس، في "صوت 103": ماذا كان سيفعل أمام وباء السلاح غير القانوني؟ فقال حسون: بسيط جداً، قانون يقرر عقوبة حد أدنى بالسجن الفعلي لخمس سنوات، وعندها اعتقال، بمساعدة "الشاباك"، ألف مواطن حازوا سلاحاً غير قانوني وزجهم في السجن. في غضون وقت قصير سيعاد معظم هذا السلاح إلى الدولة.

هكذا تعمل دولة تحب الحياة. هكذا تعمل دولة في حالة حرب. ليس هكذا تعمل، على الأقل حتى مساء أول من أمس، دولة إسرائيل. عندما يقر المفتش العام بطيبته، تجنيد ثلاث سرايا لحرس الحدود، ويحتمل، إذا كنا محظوظين، أن يقر قريباً ثلاث سرايا احتياط أخرى، فهذا دليل على أن أحداً ما هنا لا يفهم أين يوجد. إذا لم يفهم بسرعة، فيجب تغييره. هكذا ببساطة.

* * *

"هآرتس": بعد العمليات.. نتنياهو يغرد باكياً وبن غفير يؤدي دور الحدأة وبينيت أمام تحد غير متوقع

بقلم: يوسي فيرتر

جزء من النخبة السياسية في إسرائيل تنفس الصعداء عندما كشفت هوية المخرب، "على الأقل لم يكن منا، هذه المرة"، قال أحد الوزراء بسخرية. لو كان منفذ عملية "بني براك"، وهي الأكثر فتكاً من بين العمليات حتى الآن، عربياً إسرائيلياً، فالويل لنا.

الإرهاب الفلسطيني يسهل هضمه. قبل بضعة أيام على شهر رمضان، وقبل أسبوعين تقريباً على عيد الفصح، تعود إسرائيل إلى الفترة المظلمة التي فرحنا بنسيانها، خصوصاً منذ انتفاضة السكاكين في 2015 – 2016.

11 قتيلاً في سبعة أيام وفي ثلاث مدن، هذا حدث استراتيجي وأمني، لكنه سياسي أيضاً. سيكون رئيس الحكومة، نفتالي بينيت، وهو في عزله داخل بيته، ملزماً بالتحدث إلى الجمهور في أسرع وقت، وبيان كيف تنوي الحكومة مواجهة هذا التدهور الشديد. اعترف بينيت أمس بأن إسرائيل تقف أمام موجة إرهابية عربية قاتلة. عليه العمل وفق ذلك حتى لو كان هذا يعني ملء الشوارع بقوات الشرطة والجيش، وعليه عقد جلسة لـ"الكابنت" السياسي – الأمني، لتمرير قرارات قاسية.

قبل أسبوع كنا في وضع مختلف. لقاءات "قمة" متتالية، أولاً في تركيا، وبعد ذلك في مصر. كان بينيت

سيسافر السبت إلى الهند (مع خصومة صبيانية مع بني غانتس). وأول أمس، تم عقد قمة النقب غير المسبوقة من حيث تركيبة المشاركين فيها. كان يبدو أن إسرائيل على باب عصر جديد لشرق أوسط جديد. الآن كل شيء يبدو مختلفاً.

الأشهر التسعة لـ "حكومة التغيير" كانت من أكثر الأشهر هدوءاً من ناحية أمنية. رئيس الحكومة، في محادثات خاصة، تفاخر بذلك، لكنه حرص على طرق الخشب. وقد كان يقصد بالأساس غزة، غزة فقط. القطاع هادئ في هذه الأثناء، ولكن إلى متى؟ جاء الشر من جبهات غير متوقعة، من داخل المجتمع العربي، وأمس من منطقة جنين.

رئيس المعارضة، بنيامين نتنياهو، الذي نشر بعد عملية بئر السبع رداً شديداً مهيناً، ألقى فيه المسؤولية على بينيت ولبيد. وأمس، كشف عن ضبط نفس من الجدير الإشارة إليه. ولكنه أدرك أيضاً بأنه بالغ. وقدم العزاء وأمل الشفاء للمصابين، وشد على أيدي قوات الأمن، وطلب من الحكومة العمل بشكل حازم. أفضل أصدقائه في المعارضة، ايتمار بن غفير، لم يضبط نفسه أيضاً في هذه المرة، ووصل إلى ساحة الحدث. فمثل طيور مميزة جداً، عضو الكنيست العنصري والمحرض يتغذى على الدماء والألم والمعاناة. سيكون هناك دائماً، يزج نفسه أمام العدسات ويهتاج مثل آخر الزعران. في الحقيقة لماذا "مثل"؟

هذا بلا شك هو الامتحان الأكبر لبينيت. فحكومة لا تعتبر حكومة يمينية "نواة صلبة"، ستجد صعوبة في الساحة العامة أمام موجات الإرهاب. الشخص الوحيد الذي اجتاز الامتحان وحصل على اعتماد واسع من الجمهور لفترة طويلة قبل انطلاقه لتنفيذ عملية عسكرية ("السور الواقي" في الضفة الغربية) هو اريئيل شارون؛ رغم تنبؤ بأنه إذا لم يفعل ذلك، فسيطرده الجمهور من مكتب رئيس الحكومة بـ "العصي والحجارة". بينيت بعيد عن أن يكون اريئيل شارون.

* * *

"يديعوت أحرونوت": يريدون إشعال الانتفاضة الثالثة

بقلم: أليكس فيشمان

ترجمة صحيفة الأيام الفلسطينية

واصل جهاز الأمن أمس أيضاً ادعاءه بأن إسرائيل لا تقف على شفا انتفاضة مسلحة لعرب إسرائيل وأيدي داعش، ولكن لا شك أن ما بدأ بعمليات داخلية يجر في أعقابه موجة عمليات تقلده، لفلسطيني "المناطق" [الضفة الغربية] أيضاً.

لقد كشفت العمليتان اللتان نفذهما عرب إسرائيليون في الخضيرة وبئر السبع، خاصرة رخوة للمدن داخل الخط الأخضر. يبدو أن سنوات الهدوء الطويلة أدت عندنا إلى نوع من عدم الاكتراث، على شفا الغفو. عملية أمس في بني براك، التي نفذها ماكث غير قانوني مع سلاح أوتوماتيكي، جاءت في ذروة رفع التأهب في أرجاء البلاد، على خلفية رمضان وعلى خلفية العمليتين اللتين سبقتاها. لا يزال جهاز الأمن يلاحق الأحداث، ولا ينجح في إبطائها، وبالكاد بدأ التحقيق مع خلايا داعش في الوسط العربي، وإذ بفلسطينيين من "المناطق" [الضفة الغربية] يتلقون ريح إسناد وينطلقون في حملة قتل. الكرة الآن بيد إسرائيل: كل خطوة خاطئة، عاطفية ومتسرعة، قد تعيدنا إلى الأيام الظلماء لعدد لا يحصى من العمليات الانتحارية داخل أراضي الدولة. وهكذا، ستحقق الحركات السلفية ومنظمة حماس هدفها المركزي: إشعال الانتفاضة الثالثة.

حالياً، لا يعرف جهاز الأمن كيف يشرح عمليتي بئر السبع والخضيرة. صحيح أنه سجلت يقظة في أوساط مؤيدي داعش في إسرائيل فور تصفية الأمريكيين لزعيم التنظيم في شباط 2022، لكن هذا لا يبين الانفجار العنيف الشاذ الأسبوع الماضي. ففور عملية بئر السبع، اعتقل ناشط داعش من تل السبع، تجاوز سقفاً معيناً بين الأقوال والأفعال، مما أتاح إدخاله ضمن التعريف الجنائي. مقابله، عُرف القاتل البدوي من حورة في ملف الملاحقة كمن اعتدل في مواقفه في السنة الأخيرة. الثقب الأسود في فهم الأحداث هو دعوة لمزيد من المفاجآت من هذا النوع حين يكون المتطرفون مستعدين للانتحار، وفي كل بيت من اثنين في أم الفحم يوجد سلاح، كل شيء يكون مفتوحاً.

العمليات الثلاث في بني براك والخضيرة وبئر السبع، وقعت في فترة تأهب عالٍ بمناسبة يوم الأرض الذي يحل اليوم. فالحساسية القومية والدينية في ذروتها عشية رمضان قبيل يوم القدس في الشهر القادم، وفي الوسط عيدا الفصح اليهودي والمسيحي، ولا غرو أن انتباه محافل الأمن تركز في القدس والضفة. غير أنه في حينه، وكأنه من اللامكان، طلت مفاجأة العمليات في المدن الكبرى داخل الخط الأخضر. ولما كان الحديث يدور عن ظاهرة ليس لها تفسير واضح بعد، فقد قررت القيادة السياسية استباق استعدادات رمضان بأسبوع؛ أي إدخال قوات إلى الضفة وتنفيذ سلسلة اعتقالات وقائية لبضع عشرات من المحرضين في القدس والضفة قبل أسبوع مما كان مخططاً. عندما تتشوش الصورة، يطلقون النار في كل الاتجاهات.

هذه السنة بالذات استعدت إسرائيل لرمضان في سلسلة أعمال استهدفت تعطيل ثلاث بؤر قابلة للاشتعال: القدس، السجون، والوضع الاقتصادي. في السجون أزيل قسم من القيود التي فرضت على السجناء بعد الهروب من سجن جلبوع، كما أزيل جزء من القيود على زيارات السجناء من قطاع غزة – وهكذا مُنع إضراب عن الطعام كان مخططاً له هناك في الأسبوع القريب القادم. في القدس خفض مستوى الاحتكاك مع السكان

الفلسطينيين، والشيخ جراح نزل عن العناوين الرئيسة، وإسرائيل سمحت لكل فلسطيني ليس عليه أي قيد أمني، أن يصل إلى الحرم في شهر رمضان. في المجال الاقتصادي، فتحت إسرائيل بوابات غزة والضفة لدخول العمال بحجوم لم يشهد لها مثيل منذ الانتفاضة الثانية. كل هذه الخطوات، مضافاً إليها تعزيز القوات والاعتقالات الوقائية، كان يفترض أن تخلق فترة رمضان هادئة نسبياً مقارنة بالسنوات الماضية. كما أن زيارة الملك عبد الله إلى رام الله وزيارات مسؤولين إسرائيليين إلى الأردن كان يفترض بها أن تساعد على الهدوء في الميدان. ثم إن المؤشرات على الأرض أشارت إلى فترة هادئة، رغم تحريض مكثف من حماس وإيران. أما الآن فستضطر إسرائيل بتقرير ما إذا كانت كل هذه البادرات الطيبة تجاه الفلسطينيين ستستمر أم نعود إلى الإغلاقات والقيود.

* * *

"هآرتس": عباس والملك في رام الله وهرتسوغ بعد بارليف وغانتس في عمّان.. ماذا وراء الهجوم الدبلوماسي؟

بقلم: عاموس هرئيل

تقف إسرائيل من أمس أمام حالة طوارئ أمنية. أصبح هذا هجوماً إرهابياً حقيقياً هو الأخطر من نوعه في السنوات الست الأخيرة. خلال أسبوع حدثت ثلاث عمليات دموية، في بئر السبع والخضيرة وأمس في بني براك، قتل فيها 11 إسرائيلياً وأصيب العشرات. نجح مخربون في ثلاثة أحداث مختلفة في الوصول بدون أي عائق إلى مراكز مدن داخل الخط الأخضر، وانطلقوا في حملات قتل. لم يسبق أياً من هذه العمليات تحذير معين. في هذه الأثناء، يبدو أن المخربين يسبقون قوات الأمن بخطوة، التي تظهر كمن يتلمس الطريق في الظلام. تعرض شعور المواطنين بالأمن لضربة شديدة.

حسب نتائج التحقيق الأولية أمس، فقد تحقق خوف من المخاوف الأساسية التي طرحت منذ عملية بئر السبع، وهو أن تجر أعمال المخربين العرب الإسرائيليين وراءها محاولات تقليد أيضاً من قبل فلسطينيين من الضفة الغربية. المخرب الذي قتل أمس هو من سكان قرية يعبد في منطقة جنين. فلسطينيان آخران تم اعتقالهما قرب مكان العملية للاشتباه بالمساعدة. شخص آخر قاد المخرب إلى مركز البلاد وزوده ببندقية "إم16". ومشكوك فيه إذا ما كان الأمر في هذه المرة يتعلق بمبادرة شخصية لشخص واحد.

القتلة الذين عملوا قبلهم في بئر السبع والخضيرة كان بينهم قاسم مشترك، وهو أنهم كانوا مواطنين إسرائيليين ينتمون لداعش، اثنان منهم قضيا من قبل عقوبة بالسجن بسبب علاقتهما مع نشطاء داعش في

الخارج. والثلاثة كان يمكن أن يكونوا تحت رقابة مشددة من "الشاباك". في التحقيق ما زالوا يحاولون فحص ما إذا كانت هناك علاقة سابقة بين القاتلين من بئر السبع والمخربين في الخضيرة. مؤخراً، تم تنفيذ موجة اعتقالات في منطقة المثلث في أوساط مشبوهين بالعلاقة مع داعش. في الحادث الثالث في بني براك، بات واضحاً أن الأمر يتعلق بما يسمى "عملية إلهام". انزلقت شعلة الإرهاب الجديدة أمس بصورة متوقعة إلى "المناطق" [الضفة الغربية] أيضاً.

سلسلة العمليات ستجبر الآن على تركيز الجهود بشكل استثنائي من قبل الحكومة وأذرع الأمن داخل الخط الأخضر و"المناطق". حتى أمس، كان يمكن التمسك بسياسة الفصل التي تقضي بعدم إلغاء تسهيلات الحركة والعمل في "المناطق" قبيل شهر رمضان ما دام منفذو العمليات يأتون من داخل الخط الأخضر، أما الآن فلن يكون أمام الحكومة أي مناص لتغيير هذه السياسة. لا ريب أن رئيس الحكومة، نفتالي بينيت، يقف أمام أصعب امتحاناته منذ توليه لمنصبه في حزيران الماضي. بينيت يرقد في بيته لإصابته بكورونا. وإن تقليله من التصريحات وعدم انعقاد الكابنت، لا يسهمان في ترسيخ صورته كمسيطر على الوضع.

بالصدفة أو بدون، نفذت عملية الخضيرة في الذكرى العشرين على مذبحة ليلة الفصح في فندق "بارك" في نتانيا، التي قتل فيها 30 إسرائيلياً، وأدت بدورها إلى اتخاذ قرار بشن عملية "السور الواقي" في الضفة الغربية. في أوساط عدد كبير من الجمهور الإسرائيلي، تلك الأيام خلفت صدمة لا أحد يرغب بتجددها. كثير من الأشخاص في جيل أصغر من أن يتذكروا تلك الأحداث الفظيعة.

يكمن أحد الفروق هذه المرة في حجم التوثيق والسرعة التي يصل فيها إلى الشبكات الاجتماعية، ومن هناك بصورة أكثر مراقبة إلى وسائل الإعلام. في كل زاوية شارع توجد كاميرات، وما لا يتم تصويره فيها يتم تصويره بهواتف المارين. هذه المشاهد تشعل الخوف، وتزيد الضغط على الحكومة للعمل بسرعة وحزم. من المعروف أن المعارضة تلاحظ وجود فرصة لإحراج بينيت وأصدقائه، يئير لبيد وبني غانتس. ومن المرجح أن نشاهد في الأيام القريبة القادمة المزيد من المظاهرات الصاخبة ودعوات للانتقام، وربما محاولات للمس بفلسطينيين ومواطنين عرب في إسرائيل. ثمة أحداث مشابهة حدثت في أيار الماضي أثناء عملية "حارس الأسوار".

سلسلة العمليات الأخيرة هي الأكثر خطورة منذ موجة عمليات الطعن والدهس التي بدأت في خريف 2015 وتوقفت بعد سنة ونصف تقريباً. في حينه، أطلق في الصحف على الهجوم الإرهابي "انتفاضة ثالثة"، لكن هذا التشخيص تبدد بعد فترة معينة. تم قمع العمليات في حينه بفضل جهود مشتركة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. ولأن الشاباك والجيش طورا تكنولوجيا وطرق عمل مكنت من كشف خطط "الذئاب المنفردة" في الوقت المناسب.

ربما كان المخربون في هذه المرة حذرين أكثر، وقد يترك جزء منهم علامات مبكرة في الشبكات الاجتماعية. ولكن أصبح من الواضح الآن بأن الأمر سيحتاج إلى جهود كبيرة لإعادة هذا المارد إلى القمقم، لأن أفلام الفيديو التي تبين حدوث العمليات تبث عبر الشبكات والمواقع الفلسطينية، وتشجع آخرين على السير في أعقاب المخربين.

إشارة حماس

يتعقد الواقع على خلفية مواعيد قريبة: يوم الأرض اليوم، وبداية شهر رمضان في نهاية الأسبوع الحالي، ففي رمضان 2020 عطلت موجة كورونا الأولى والإغلاق الذي أعلن عنه في إسرائيل و"المناطق" [الضفة الغربية] جزءاً كبيراً من العبادات الدينية في أوساط الفلسطينيين. في 2021 تقريباً لم يُسمح بقدوم الفلسطينيين من الضفة إلى الحرم بسبب عملية "حارس الأسوار". لكن الحساسية في هذه المرة تزداد؛ لأن مناسبات شهر رمضان وعيدي الفصح اليهودي والمسيحي تتقاطع. كما يحدث تقريباً مرة كل عشر سنوات.

وفق الرسائل التي تنقل عبر المخابرات المصرية والمبعوث القطري لإسرائيل، يبدو أن حماس تبث بأنها معنية بالحفاظ هذه المرة على الهدوء في القطاع. والسلطة الفلسطينية تخشى من القادم. القمة التي جرت بين ملك الأردن عبد الله ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس (أبو مازن) في رام الله، عكست خوفاً مشتركاً. فالزعيمان معنيان بالهدوء في شهر رمضان، وهما قلقان من أن يهز الاحتكاك المحتمل بين الإسرائيليين والفلسطينيين حكمهما. أمس، زار وزير الدفاع بني غانتس الملك عبد الله في عمان. وفي الأسبوع الماضي، كان هناك وزير الأمن الداخلي عومر بارليف، واليوم سيزور العاصمة الأردنية رئيس الدولة إسحق هرتسوغ. هذا هجوم دبلوماسي غير مسبوق وهو علني في معظمه. يبدو أنه يدل على ما هو مطروح على الطاولة.

حماس اليوم تنظم اعتصاماً كبيراً لإحياء ذكرى يوم الأرض على شاطئ البحر. يبدو أن البعد النسبي عن الجدار الحدودي مع إسرائيل استهدف تمكين قيادة حماس من السيطرة على ما يحدث. في المقابل، نعرف على الأقل عن ثلاث مظاهرات أخرى أصغر، التي يتم تنظيمها قرب الجدار. في السابق، حدث أكثر من مرة أن قادت هذه المظاهرات إلى انقضاض الجمهور على الجدار ومحاولة اقتحامه والمس بالجنود. يستعد الجيش مسبقاً على طول الحدود بقوات كبيرة نسبياً، إضافة إلى زيادة منظومة القناصة ووضع قادة كبار في الميدان. التعليمات الموجهة للقوات ستكون اتباع أكبر قدر من ضبط النفس لتجنب قتل زائد لمتظاهرين، الذي قد يؤدي بدوره إلى تصعيد إضافي.

بعد عملية الخضيرة، قرر رئيس الأركان افيف كوخافي، زيادة القوات في قيادة المنطقة الوسطى. فقد وُضعت كتيبتان نظاميتان في منطقة خط التماس، في جنين وقلقيلية وطولكرم، ووضعت كتيبتان أخريان في عمق الضفة، في منطقتي رام الله ونابلس، اللتين جرت فيهما مؤخراً أحداث كثيرة. يقول الجيش إن ضخ القوات هذا

إلى المنطقة لمنع التصعيد يساوي تأثير زيادة القوات بالضعف بعد أن بدأ ذلك بالفعل. مع ذلك، يبدو أن الاستعداد المتزايد لم يساعد في إحباط عملية أمس. وقد تقرر أمس وضع أربع كتائب أخرى في الضفة. يأمل الجيش أن يسهم تواجد القوات الكثيف، التي سيتم إدخالها إلى القطاعات المختلفة بشكل منظم، في ردع تنفيذ المزيد من العمليات في شهر رمضان. وجميع الكتائب التي وضعت الآن في الضفة هي كتائب نظامية. وإذا لم يحدث أي تصعيد بارز فلن يكون هناك أي استخدام لوحدات الاحتياط في فترة عيد الفصح. في الأشهر الأخيرة، هناك عمليات إحباط استثنائية في الضفة، وقد تم اعتقال 80 فلسطينياً من قبل الجيش و"الشاباك" منذ بداية السنة. ويتوقع الآن أن يزداد هذا العدد.

* * *

تقارير

تحليلات: اجتياح للضفة ليس واقعيا و"السلام الاقتصادي" لا يمنع العمليات

المصدر: موقع عرب 48

تعالت في الصحف الإسرائيلية اليوم، الخميس، دعوات إلى تهدئة ردود فعل الإسرائيليين في أعقاب العمليات المسلحة الثلاث، في بئر السبع والخضيرة وبني براك، خلال الأسبوع الأخير. ورأى أحد المحللين أن مطالبة الحكومة الإسرائيلية بتنفيذ عملية عسكرية واسعة واجتياح الضفة الغربية، على غرار عملية "السور الواقي" في العام 2002، "ليست واقعية" لأن الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 مختلف كليا عما كان عليه حينذاك.

وبحسب المحلل العسكري في صحيفة "هآرتس"، عاموس هرئيل، فإن العمليات الثلاث الأخيرة فاجأت الجمهور الإسرائيلي، "وكذلك أجهزة المخابرات"، بسبب مقتل 11 شخصا فيها خلال أسبوع واحد. وأضاف أن "الإسرائيليين لم يشهدوا سلسلة عمليات قاتلة منذ ست سنوات. والذاكرة الضبابية تقوم بتسطيح المقارنة التاريخية وتنسى دروس الماضي. وبدلا من ذلك، صدرت مطالب غاضبة بحل فوري من الحكومة وأذرع الأمن."

وأشار هرئيل إلى أن الوضع في الأراضي الفلسطينية، أثناء الانتفاضة الثانية، كان مختلفا كليا عنه اليوم. "في ذروة الانتفاضة، شارك آلاف الفلسطينيين، من جميع الفصائل، في مقاومة عنيفة وعمليات إرهابية. وعملت

خلالها منظومة منظمة جدا من قادة أذرع عسكرية، مهندسي متفجرات، مجندي انتحاريين ومتعاونين. وخلال العملية العسكرية، زج الجيش الإسرائيلي بخمس فرق عسكرية شملت آلاف الجنود."

وأضاف أن "التنظيمات الآن أصغر ومحصورة محليا. وهي في حالات كثيرة خلايا مصطنعة تشكلت من أجل تنفيذ عملية، أو مخربين أفراد عملوا بمفردهم. وغالبا ليس لهم انتماء تنظيميا واضحا. ولا يوجد لدى الجيش الإسرائيلي اليوم أهداف في الضفة بحجم مشابه لذلك الذي ساد أثناء السور الواقي، وذلك، خصوصا، لأن طريقة العمل الحالية عملت بصورة ناجحة غالبا، من خلال حملات اعتقال وتحقيقات، تسمح بجمع المزيد من المعلومات المخابراتية وباعتقالات أخرى، وأبقت الإرهاب بمستوى منخفض في معظم السنين. وهذا، بالمناسبة، ما سمح للحكومات الأخيرة التجاهل بالكامل تقريبا للصراع الفلسطيني والتركيز على اتفاقيات سلام وتطبيع علاقات مع دول عربية."

واعتبر رئيس المعهد للسياسة والإستراتيجية في جامعة رايخمان (هرتسيليا)، عاموس غلعاد، والباحث في الدراسات الفلسطينية في جامعة تل أبيب، د. ميخائيل ميلشتاين، في مقالهما في صحيفة "يديعوت أحرونوت"، أن ثمة أربعة "استنتاجات عميقة" من أحداث الأسبوع الأخير.

أولا: "انقلاب الأمور رأسا على عقب في ديناميكية التهديدات الداخلية. وإذا كان يظهر غليان في الأجواء لدى الجمهور العربي بسبب تصعيد في المنظومة الفلسطينية، فإن العرب الإسرائيليين شكلوا في الأسبوع الأخير رأس الحربة للتوتر الأمني الذي ينعكس تدريجيا على الضفة والقدس."

ثانيا: "يبرز أن للسلام الاقتصادي أيضا، الذي تستند إليه إسرائيل مقابل الفلسطينيين في السنوات الأخيرة، يوجد سقف زجاجي، وأن هذا توجه ناجع من أجل لجم تصعيد عسكري أو هبة شعبية، لكنه ناجع أقل ضد موجة موجة منفذي عمليات فردية."

"والاستنتاج الثالث مرتبط بشكل فرض حماس، بنجاعة وبشكل ينطوي على تناقض، الفصل (بين الضفة وقطاع غزة) على إسرائيل: تحافظ على هدوء في غزة واستنفاد بوادر نية حسنة مدنية وغير مسبوقة من جانب إسرائيل، منذ نهاية عملية حارس الأسوار العسكرية (العدوان على غزة العام الماضي)، لكنها تدفع، دون قيود، الإرهاب والتحريض في الضفة والقدس وإسرائيل، من دون أن تتعرض لأي تهديدات أو تحذيرات."

رابعا: "إسرائيل نجحت فعلا بالفصل بين علاقاتها مع العالم العربي وبين سياستها مقابل الفلسطينيين. والتقدم الدراماتيكي في العلاقات مع دول المنطقة يجري من دون علاقة لما يحدث في الضفة وبالرغم من

الجمود مقابل الفلسطينيين، لكن جهات متطرفة بينهم يجسدون أنه بالإمكان استهداف الجبهة الداخلية الإسرائيلية، حتى عندما تشعر إسرائيل بالرضا من تحسن مكانتها الإستراتيجية."

وأضاف المقال أن "إسرائيل مطالبة بمواصلة الحفاظ على تهدئة في المنظومة الفلسطينية، إثر الحاجة إلى تركيز معظم جهودها وانتباهها على التهديد الإيراني. ومن الجهة الأخرى، على إسرائيل أن استمرار تمسكها بهدوء بأي ثمن في غزة وتحسين الوضع الإنساني في المنطقة سيعزز حماس على مر السنين ولن تجعلها 'تصدأ'، مثل اعتقد الكثيرون في الماضي حيال حزب الله."

وتابع أن "على إسرائيل استيعاب أهمية الحفاظ على استقرار السلطة الفلسطينية في الضفة، وخلال ذلك دراسة إمكانية دفع حوار سياسي معها، فهذا سيخفف الضغوط الدولية المتوقعة عليها، خاصة من جانب الإدارة الأميركية، ويلجم العملية البطيئة بالتوجه إلى واقع الدولة الواحدة غير المخطط له وغير المرغوب به."

ووصف المقال العلاقات بين اليهود والعرب في إسرائيل بأنها "نقطة بالغة الأهمية". واعتبر أن "عمليتي بئر السبع والخضيرة نجمتا عن تحريض سائد في جماعات هامشية في المجتمع العربي، لكنها تمثل مشاكل أساسية من شأنها أن تتحول إلى تهديدات إستراتيجية، وفي مقدمتها ضعف قدرة الدولة على الحكم لدى الجمهور العربي، ضعف القيادة المحلية، أزمة الجيل الشاب وتوجه الجريمة والعنف في الحيز الجنائي العربي إلى البعد القومي، وخلال ذلك استهداف الجمهور اليهودي."

* * *

"تايمز أوف إسرائيل": الوزراء يقررون الامتناع عن تشديد القيود في رمضان في محاولة لكبح التوترات

أفادت تقارير أن وزراء كبار قرروا الأربعاء المضي قدما في خطط لتخفيف القيود المفروضة على الفلسطينيين خلال شهر رمضان، بينما أمروا بتعزيز الشرطة والجهود لمكافحة الإرهاب، في حين توقع مسؤولون أمنيون أن موجة الهجمات الفلسطينية قد تستمر في التصاعد خلال الأيام أو الأسابيع القريبة.

ودعا رئيس الوزراء نفتالي بينيت إلى عقد جلسة للمجلس الأمني المصغر رفيع المستوى (الكابينت) لأول مرة منذ أشهر ليلة الأربعاء، بعد يوم من قيام مسلح فلسطيني بقتل أربعة مدنيين وشرطي في بني براك، في ثالث هجوم يضرب إسرائيل خلال أسبوع.

في محاولة لدرء أخطر سلسلة من الهجمات منذ سنوات، صوت الوزراء لتعزيز وجود الشرطة عند نقاط الاحتكاك وإيجاد أموال لتوظيف مئات العناصر الإضافية في الشرطة، وفقا لبيان صادر عن مكتب رئيس

الوزراء. ولم يذكر البيان رقما ولكن وفقا لموقع "واللا" الإخباري، توقع وزير الأمن الداخلي عومر باراليف أن تكون هناك حاجة لميزانية طارئة بقيمة 250 مليون شيكل (78 مليون دولار).

وقال بيان الكابينت أيضا إنه سيتم تعزيز قوات الأمن على طول الخط الأخضر، وسيتم دفع الخطط لإغلاق الفتحات في الحاجز الفاصل الذي يمتد على طول الحدود مع الضفة الغربية، وتنفيذ عمليات لمكافحة الإرهاب ضد أنصار تنظيم "الدولة الإسلامية". نفذ مؤيدو التنظيم هجومين في بئر السبع والخضيرة الأسبوع الماضي ويوم الأحد.

وفقا للتقارير، استجاب الوزراء لدعوات رؤساء الأجهزة الأمنية الإسرائيلية المختلفة بعدم فرض عقاب جماعي على الفلسطينيين من خلال التراجع عن الخطط التي تهدف إلى تهدئة التوترات في فترة شهر رمضان. واقترح بعض الوزراء أن تفرض إسرائيل إغلاقا على الضفة الغربية أو اتخاذ إجراءات أخرى مثل تقييد وصول الفلسطينيين إلى البلدة القديمة بالقدس.

بدلا منذ ذلك، ستصدر إسرائيل تصاريح دخول إضافية للمصلين المسلمين للصلاة في المسجد الأقصى، وتمديد ساعات مثل هذه التصاريح، وتنفيذ إجراءات أخرى تهدف إلى تسهيل حرية التنقل للفلسطينيين، والتي هي بشكل عام محدودة بشكل أكبر، وفقا لمسؤول إسرائيلي.

خلال زيارة وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن إلى إسرائيل في وقت سابق من هذا الأسبوع، أعلن رئيس الوزراء نفتالي بينيت أن الحكومة ستزيد عدد تصاريح العمل لسكان غزة في إسرائيل بمقدار 8 آلاف تصريح إضافي، وبذلك يصل العدد الإجمالي إلى 20 ألف تصريح للمنطقة الخاضعة لسيطرة حركة "حماس"، المنطقة التي شهدت واحدة من أهدأ فتراتها منذ أكثر من عام.

يوم الثلاثاء، قال مسؤول مطلع على الأمر لـ"تايمز أوف إسرائيل" إن هذه الخطوات كانت في خطر بعد هجوم الثلاثاء، لكنها كانت ستكون في خطر أكبر لو لم يقم رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس بإصدار بيان يدين الهجوم. وقال مسؤولون إن عباس أصدر البيان بضغط من وزير الدفاع بيني غانتس.

وأفادت بعض التقارير أن إسرائيل قد تقوم مع ذلك بإلغاء تصاريح دخول الفلسطينيين إلى إسرائيل للقيام برحلات ترفيهية إلى الشاطئ أو مواقع أخرى.

توقعت الشرطة أن يؤدي أي تراجع عن الخطط المعلنة بالفعل إلى مزيد من الاضطرابات، حسبما أفادت قناة "كان" العامة، على الرغم من أن القناة قالت أيضا إن الشرطة وقعت على أمر يمنع بعض أعضاء حركة "حماس" من زيارة البلدة القديمة ومناطق أخرى في القدس خلال الشهر الكريم، الذي يبدأ في نهاية هذا الأسبوع.

كما حذر العاهل الأردني الملك عبد الله من أنه لن يتم الحفاظ على الهدوء إلا إذا تم الحفاظ على حرية الحركة للمسلمين في المسجد الأقصى خلال شهر رمضان.

وقال مسؤولون أمنيون في اجتماع لكبار ضباط الدفاع في وقت سابق من اليوم إنهم يتوقعون استمرار الهجمات، بما في ذلك من مؤيدي الدولة الإسلامية، بحسب تقارير إعلامية عبرية. بحسب صحيفة "هآرتس"، يتوقع مسؤولون أن تستمر موجة العنف لأشهر.

بعد الاجتماع، أمر غانتس بتعزيز قوات الشرطة بألف جندي مقاتل من الجيش الإسرائيلي وقال إنه قد "يغرق الشوارع" بآلاف جنود الاحتياط إذا لزم الأمر. نادرا ما تقوم إسرائيل باستدعاء جنود الاحتياط، إلا لأغراض التدريب.

وسيتم نشر الجنود المقاتلين – الذين ما زالوا تحت التدريب – على حدود الضفة الغربية، وكذلك داخل المدن الإسرائيلية، وفقا لاحتياجات الشرطة، حسبما جاء في بيان صدر عن مكتب غانتس.

وقال غانتس إنه منذ مقتل أربعة أشخاص في هجوم طعن ودهس في بئر السبع الأسبوع الماضي، تم تعزيز الضفة الغربية بـ 12 كتيبة إضافية والحدود مع قطاع غزة بفرقتين أخريين.

نفذ مواطنون عرب أول هجومين وقعا في الأسبوع الأخير، في بئر السبع الخضيرة، بينما نفذ عملية إطلاق النار يوم الثلاثاء فلسطيني دخل إسرائيل بصورة غير قانونية.

واحتج عشرات السكان المحليين في موقع الهجوم ببني براك ورددوا هتافات مثل "الموت للعرب" و"انتقام"، بينما تظاهر عرب عند باب العامود في القدس بينما احتفل فلسطينيون في غزة والضفة الغربية بالهجوم.

في مايو الأخير، تصاعدت التوترات في فترة شهر رمضان وحرب استمرت لمدة 11 يوما مع مع قطاع غزة إلى أسوأ أعمال شغب منذ عقود بين المجتمعين اليهودي والعربي. ولقد أدان القادة العرب الإسرائيليون الاعتداءات الأخيرة.

* * *

"تايمز أوف إسرائيل": اليمين ينتقد بينيت لاستخدامه مصطلح "الضفة الغربية" خلال اجتماعه مع بلينكين

انتقد قادة المستوطنين وأعضاء الكنيست اليمينيون رئيس الوزراء نفتالي بينيت يوم الأحد بعد استخدام مصطلح "الضفة الغربية" خلال اجتماع مع وزير الخارجية الأمريكي أنطوني بلينكين، بدلا من الاسم التوراتي للمنطقة، "يهودا والسامرة."

في مؤتمر صحفي مع بلينكن قبيل "قمة النقب"، قال بينيت إن حكومته "تعمل جاهدة لتحسين حياة الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة."

والجدير بالذكر أن سلف بينيت، بنيامين نتنياهو، استخدم هذه التسمية بنفسه عندما تحدث بالإنجليزية في مناسبات عدة.

"زلة أخلاقية أخرى من قبل الحكومة"، قال إيغال ديلموني، الرئيس التنفيذي لمجموعة مظلة المستوطنات التابعة لمجلس يشاع، والتي ترأسها بينيت بنفسه من عام 2010 إلى عام 2012 قبل الترشح للكنيست.

"مثل هذا التعبير هو علامة أخرى على التدهور الأخلاقي لهذه الحكومة. هذا بالإضافة إلى تجميد البناء الاستيطاني وإدارة ظهره للمستوطنات. حكومة مثل هذه يجب أن تعود إلى ديارها"، قال.

رئيس بيت إيل شاي ألون، وصف بينيت بأنه "خطر على إسرائيل".

وقال عضو الكنيست عوفر سوفير من حزب الصهيونية الدينية اليميني المتطرف: "ليس من المستغرب أن يأتي مثل هذا التعبير من شخص ينحاز إلى مؤيدي الإرهاب ومعاداة الصهيونية". كان يشير على ما يبدو إلى حزب "القائمة العربية الموحدة"، وهو جزء من حكومة بينيت.

كما جاءت انتقادات من عضو الكنيست عميحاي شيكلي، وهو عضو منشق عن حزب يمينا الذي ينتمي إليه بينيت الذي قال: "ليس من المستغرب أن يستخدم مثل هذه المصطلحات رجل شكل حكومة يسارية مع ميرتس والحركة الإسلامية"، في إشارة أيضا إلى حزب القائمة العربية الموحدة.

ودافعت وزيرة الداخلية أييليت شاكيد، وهي أيضا من يمينا عن تصريحات بينيت التي وصفتها بأنها كانت "خطأ حرص رئيس الوزراء دائما على قول يهودا والسامرة. أعتقد أنه عندما تقولها بالإنجليزية (الضفة الغربية)، فليس لها نفس الرنين"، قالت لراديو FM.103

في عام 2018، انتقد بينيت نفسه شريكه الحالي في الحكومة وزير الخارجية يئير لبيد عندما استخدم الأخير مصطلح الضفة الغربية.

"إنها عبارة لم يخترعها الشعب الصهيوني"، قال بينيت حينها. "هل وادي الأردن جزء من العاصمة الأردنية عمان؟ هذه يهودا والسامرة، هذه ارض اسرائيل. سنستمر في قول الحقيقة، ولن نخفي أنفسنا أبدا".

وقلل مكتب بينيت من أهمية استخدامه للمصطلح، قائلا في بيان: "عادة ما يستخدم رئيس الوزراء مصطلح يهودا والسامرة'باللغتين العبرية والإنجليزية. كانت هذه ملاحظة عرضية ولا ينبغي إضفاء أي أهمية خاصة عليها".

كما انتقد اليمين بلينكن على التعليقات التي أدلى بها في المؤتمر الصحفي، الذي أشار خلاله إلى الحاجة إلى "منع الإجراءات من جميع الأطراف التي يمكن أن تثير التوترات، بما في ذلك التوسع الاستيطاني وعنف المستوطنين".